

حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج

لا يحتزر عن الشبهة ينبغي أن محل ذلك حيث سلم مال المشارك من الشبهة أو كانت فيه أقل وإلا فلا كراهة اه .

قوله (ولو كان الخ) عبارة النهاية والمغني ولو شارك المكاتب غيره لم يصح كما قاله ابن الرفعة إن كان هو المأذون له أي ولم يأذن له السيد لما فيه من التبرع بعمله ويصح إن كان هو الآذن فإن أذن السيد صح مطلقا اه .

أي آذنا أو مأذونا له ع ش قوله (أذن سيده) أي في الشركة المذكورة اه .

ع ش قوله (إجماعا) إلى قول المتن هذا في المغني إلا قوله فما وقع إلى المتن وقوله وعلى الأول إلى المتن قوله (في النقد) أي الخالص نهاية ومغني قال الرشدي قوله م ر في النقد الخالص يوهم قصر المثلي على النقد وعبارة الجلال نقد وغيره كالحنطة انتهى اه . عبارة المغني وسم وأما غير النقد من المثليات كالبر والشعير والحديد فعلى الأظهر ومن المثلي تبر الدراهم والدنانير فتصح الشركة فيه فما أطلقه الأكثرون هنا من منع الشركة فيه مبني على أنه متقوم كما نبه عليه في أصل الروضة وسوى بينه وبين الحلبي والسبايك في ذلك اه .

وعبارة ع ش قوله في المغشوش وكالمغشوش في الخلاف سائر المثليات ولم ينبه الشارح م ر على ذلك اكتفاء بما فهم من قول المصنف وقيل بختص بالنقد اه .

قوله (الرائج) أي في بلد التصرف ولو أطلق الإذن احتمل أن العبرة ببلد العقد لأنها الأصل اه .

ع ش قوله (لأنه باختلاطه الخ) علة للمتن اه .

رشدي أقول قول الشارح كالنهاية والمغني كالنقد صريح في أنه علة للصححة في المغشوش قوله (يرتفع) أي يزول قوله (ومنه) أي من المثلي قوله (فيه) أي التبر قوله (حمله) أي كلام الشارح قوله (لتمييز أعيانه) عبارة النهاية والمغني لتعذر الخلط في المقومات لأنها أعيان متميزة اه .

قوله (كالقراض) قضيته أن القراض على المغشوش غير صحيح اه .

ع ش قوله (بأن الغرض من القراض الربح) مفهومه أن الشركة ليس الغرض منها الربح

فانظره مع قوله أول الكتاب وهذا حيث قصد به ابتغاء الربح بلا عوض الخ اه .

سم قوله (إذ النقد الخ) عبارة النهاية إن قيل بأن النقد لا يكون غير مضروب كما هو أحد الاصطلاحين اه .

أي للفقهاء أحدهما أنه اسم للنقد مطلقا وجروا عليه في باب الزكاة والثاني أنه اسم
للدراهم والدنانير المضروبة وجروا عليه هنا وفي القراض ع ش قوله (قبل العقد) بقي ما
لو وقع أي الخلط مقارنة ونقل عن شيخنا الزياتي بالدرس أنه كالبعدية فلا يكفي وفيه وقفة
ويقال ينبغي إلحاقه بالقبلية فيكفي لأن العقد إنما تم حالة عدم التمييز وهو كاف اه .
ع ش أقول قد يفيد كفاية المقارن عبارة المغني فإن وقع بعده في المجلس لم يكف على الأصح
أو بعد مفارقتة لم يكف جزما إذ لا اشتراك حال العقد فيعاد العقد بعد ذلك اه .
قوله (وإن لم تتساو أجزاءهما) قال في الروض فلو خلطا فقيرا بمائة بقفيز بخمسين
فالشركة أثلث اه .

سم عبارة النهاية قضية كلام المصنف أنه لا يشترط تساوي المثليين في القيمة وهو كذلك اه .
زاد المغني فلو خلطا فقيرا مقوما بمائة بقفيز مقوم بخمسين صح وكانت الشركة أثلثا
بناء على قطع النظر في المثلي عن تساوي